نشرة صحفية

تقرير جديد صادر عن لجنة النطاق العريض للأمم المتحدة المعنية بالتنمية الرقمية، والمبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة (G3ICT) والتحالف الدولي للمعوقين (IDA) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) وشركة ميكروسوفت ومؤسسة Telecentre.org واليونسكو

"فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى المعوقين – إطار شامل للتنمية"

جنيف/نيويورك، 24 سبتمبر 2013 – صدر اليوم تقرير جديد يوضح كيف أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قوة إيجابية للتحول وعنصراً حاسماً لأي تنمية وتمكين للأفراد وإطاراً مؤسسياً للتنمية الشاملة.

وفي حين تعد الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) جهداً ملموساً لمعالجة الفقر في العالم، لا تزال هناك ثغرة صادمة في الأهداف الإنمائية الحالية للألفية واحتوائها للأشخاص ذوي الإعاقة. فلا يزال مليار شخص من ذوي الإعاقة بعيدين عن النفاذ المنصف إلى الموارد (التعليم والرعاية الصحية وما إلى ذلك) وهو ما أدى إلى معاناة ذوي الإعاقة من معدلات عالية غير متناسبة من الفقر. وعلى الرغم من إعلان اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 2006، لا تزال قضية الإعاقة غير بارزة في معظم عمليات التنمية السائدة.

ويوفر الاجتماع رفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية (HLMDD) المنبثق عن الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في نيويورك فرصة تاريخية للعدول عن هذا الاستبعاد، حيث سيناقش القضايا التي ينبغي إبرازها في إطار التنمية لما بعد 2015.

والتقرير "فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى المعوقين – إطار شامل للتنمية" يساهم في تحقيق فهم أفضل للمدى الذي يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تصل إليه في تحقيق وتسريع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لذوي الإعاقة. حيث يحدد التحديات التي لا تزال قائمة ويتعين التصدي لها مع تحديد إجراءات ملموسة يتعين اتخاذها من جانب كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة إضافةً إلى مجموعة من المؤشرات للمساعدة في قياس التقدم المحرز تجاه تحقيق برنامج للتنمية شامل للمعوقين.

وهذا التقرير نتاج مساهمة مشتركة من لجنة النطاق العريض للأمم المتحدة المعنية بالتنمية الرقمية، والمبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة (G3ICT) والتحالف الدولي للمعوقين (IDA) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) وشركة ميكروسوفت ومؤسسة Telecentre.org ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وإبان إصدار التقرير قال الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات "ينبغي لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يكون في القلب من أي استراتيجية للنهوض بالاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة. نحن نملك الأدوات؛ والتحدي المتبقي هو توسيع نطاق النفاذ إلى هذه التكنولوجيا لتشمل الجميع وجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قابلة للنفاذ من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة وبأسعار معقولة"

ويعتمد محتوى التقرير على تعقيبات نتجت عن مشاورة عالمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعاقة والتنمية جرت في الفترة من 20 مايو إلى 17 يونيو 2013 في إطار العملية التحضيرية للاجتماع رفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية. وقد جمعت المشاورة مدخلات من أكثر من 150 خبيراً من المنظمات ذات الصلة والأفراد البارزين في هذا المجال من أكثر من 55 بلداً وممثلين للعديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية.

ويبرز التقرير فكرة أنه **طالما كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة وبأسعار معقولة ويمكن النفاذ إليها، فإنها يمكن أن تحسِّن بشكل كبير إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب المجتمع.**

- **خدمات الويب،** تشكل تكنولوجيا النفاذ ذات الأثر الأكبر في النهوض بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات التنمية (مثل التواصل عبر الشبكات الاجتماعية والعمل عن بُعد وفصول التعليم على الخط والطب عن بُعد).
- **الأجهزة والخدمات المتنقلة،** تشكل ثاني أكبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قيمة، خاصة أن استعمال الهواتف المتنقلة يعتبر أساسياً لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية (مثل خدمة الرسائل القصيرة (SMS) والهواتف التي تتمتع بإمكانية العرض النصي للحوار والخدمات المصرفية المتنقلة والنفاذ إلى خدمات الطوارئ).
- **التلفزيون،** هو صاحب المرتبة الثالثة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التقييم، وتحديداً بسبب استعماله كأداة للنفاذ إلى الخدمات والمعلومات الحكومية (مثل النشرات الإخبارية المذاعة وبرامج المعلومات والبرامج التعليمية).

وفيما يتعلق بالتحديات التي يتعين التصدي لها، هناك عوائق شاملة الطابع وأخرى تؤثر على مجالات محددة من مجالات التنمية.

- **تكلفة التكنولوجيات المساعدة،** التي تشمل تكلفة التكنولوجيا إضافةً إلى تكاليف تقييمها والتدريب عليها إلى جانب تكاليف خدمات الدعم، لا تزال أحد المعوقات الرئيسية التي تحول دون تحقيق النفاذ الكامل لكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الرعاية الصحية والاستفادة من جميع مستويات التعليم وتحول دون أن يكونوا منافسين في سوق العمل والعيش باستقلالية.
- **الافتقار إلى النفاذ إلى تكنولوجيات قابلية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،** من العوائق الشائعة التي يزيد من تفاقمها الافتقار إلى السياسات التي تعزز الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ والافتقار إلى التنفيذ الفعّال لهذه السياسات.
- **التيسر المحدود والاستعمال الشحيح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجه عام،** يقيدان بشدة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كحل للتصدي لتحديات التنمية.

ويحتاج التصدي لهذه العوائق إلى تعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في كل قطاع إلى جانب إجراءات ملموسة تتخذها كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة فضلاً عن مؤشرات ذات صلة لرصد التقدم المحرز.

- **الحكومات،** يمكن أن تقوم بدور رئيسي في تحفيز استنباط حلول قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتم مواءمتها حسب احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث تزيد من تيسر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ وتشجع توفير التكنولوجيات المساعدة بأسعار معقولة في الميادين الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية وغيرها من الميادين. ومن الإجراءات ذات الأولوية إدراج متطلبات قابلية النفاذ ضمن سياسات المشتريات. وإضافةً إلى ذلك، يمكن للحكومات أن تنهض بزيادة الوعي باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كصك شامل ومتكامل يسلط الضوء على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقابلية النفاذ من أجل التمتع بحق من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ويستوجب ذلك تحديث تشريعات الإعاقة لتضمين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعريف القانوني لقابلية النفاذ. ومن خلال مشاورات منتظمة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن للحكومات تحسين توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ وجودتها.
- **كيانات القطاع الخاص،** يمكن أن تساهم من خلال زيادة جهود البحوث والتطوير، مع مراعاة مبادئ التصميم الشامل في المراحل المبكرة بأقصى قدر ممكن وتعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في إدارات تطوير المنتجات لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ. ومن الإجراءات الأخرى ذات الأولوية معالجة النقص في مهنيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذوي المهارات المتعلقة بقابلية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التدريب الداخلي والتجمعات الصناعية والمنشورات). ويمكن للقطاع الخاص أن يزيد من إزالة

العوائق التقليدية أمام تعيين ذوي الإعاقة وتشجيع إقامة مواقع عمل تتسم بقابلية النفاذ والشمولية. ويمكن لأصحاب الأعمال من خلال هذه المساهمات الإسهام بشكل كبير في تكوين مجتمع يمكن أن يشارك فيه ذوو الإعاقة في الحياة العملية ويتمتعون فيه باستقلالية أكبر.

- **منظمات المجتمع المدني**، لها دور رئيسي في زيادة وعي واضعي السياسات بعوائق قابلية النفاذ المتبقية، والمشاركة بنشاط أكبر في أعمال المنظمات الدولية المعنية بالمعايير. ولهذه المنظمات فضلاً عن ذلك، القدرة أيضاً على تحقيق التقدم المجتمعي والنمو الاقتصادي من خلال زيادة الوعي وبناء القدرات للأشخاص ذوي الإعاقة وأقاربهم فيما يتعلق باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي. وفي النهاية، من الأمور الحاسمة لضمان إدراج الإعاقة ضمن الإطار الدولي للتنمية، تشجيع دمج استعمال مبدأ التصميم الشامل في جميع جهود التنمية.
- **منظومة الأمم المتحدة**، والمنظمات الدولية الأخرى، يجب أن تنفذ أنشطة تشغيلية لتحقيق أهداف تنمية شاملة للإعاقة تكملها عمليات لرصد وتقييم جهود التنمية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ومن الضروري كذلك إجراء مراجعات للأداء لتقييم ما إذا كانت سياسات التنمية وبرامجها ومشاريعها فعّالة وقائمة على النتائج. ومن الضروري أن يكون هذا التحليل كمياً ومدعوماً ببيانات متسقة، على أن يصمم بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة للتأكد من قياس العوامل السليمة. وفي النهاية، يجب أن تضمن الأمم المتحدة مواصلة تنفيذ أنشطة إذكاء الوعي وحملات الحشد من أجل تكوين طلب لإجراء حكومي وطني.
- **المنظمات الدولية المعنية بالمعايير**، يمكن أن تقوم هي الأخرى بدور خاص في تمكين تحقيق برنامج تنمية شامل للإعاقة من خلال توفير منصات محايدة يمكن من خلال وضع و/أو تنسيق المعايير الدولية وتقديم توصيات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للنفاذ ولتحقيق ذلك، يجب للجهات المعنية بوضع المعايير أن تسهل مشاركة الخبراء والمندوبين ذوي الإعاقة المعنيين. وعلاوةً على ذلك، يمكن لهذه المنظمات أن تساهم في النهوض بأعمال البحث والتطوير التي تركز على وضع حلول محددة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب أن تزيد المنظمات الدولية المعنية بالمعايير أيضاً من وعي واضعي السياسات بالعوائق المتعلقة بقابلية النفاذ التي يتعين التصدي لها.

ويصدر التقرير أثناء الاجتماع رفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية (HLMDD) "سياسة الأمم المتحدة لتوحيد الأداء تمكن من وضع برنامج للتنمية شامل للإعاقة لعام 2015 وما بعده" الذي ينعقد اليوم بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

يمكن تحميل النسخة الكاملة من التقرير الجديد من هنا:
http://www.itu.int/en/action/accessibility/Documents/The%20ICT%20Opportunity%20for%20a%20Disability_Inclusive%20Development%20Framework.pdf

ولمزيد من المعلومات عن الاتحاد الدولي للاتصالات، يرجى زيارة: http://www.itu.int/accessibility

ويمكن متابعة الاتحاد الدولي للاتصالات على فيسبوك: https://www.facebook.com/pages/ITU/103018419782973

ويمكن متابعة الاتحاد الدولي للاتصالات على تويتر: https://twitter.com/itu

وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمسؤول التالي:

سارة باركس
رئيسة العلاقات مع وسائل الإعلام والمعلومات العامة
الهاتف: 6135 730 22 41+
الهاتف المحمول: 1439 599 79 41+
البريد الإلكتروني: sarah.parkes@itu.int

تابعونا

نبذة عن الاتحاد الدولي للاتصالات

الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد ظل الاتحاد على مدى 145 عاماً، ينسّق الاستعمال العالمي المشترك لطيف الترددات الراديوية ويعزز التعاون الدولي في تخصيص المدارات الساتلية ويعمل على تحسين البنية التحتية للاتصالات في العالم النامي ويضع معايير عالمية لكفالة التوصيل البيني السلس لمجموعة ضخمة من أنظمة الاتصالات. ويلتزم الاتحاد بتوصيل العالم: من الشبكات عريضة النطاق إلى أحدث أجيال التكنولوجيات اللاسلكية، ومن ملاحة الطيران والملاحة البحرية إلى علم الفلك الراديوي والأرصاد الجوية بالسواتل، ومن التقارب في خدمات الهاتف الثابت والمتنقل، إلى تكنولوجيات الإنترنت والإذاعة الصوتية والتلفزيونية. www.itu.int